العوامل المؤدية لانحراف الأحداث

بوعلام لعروسي
جامعة الجلفة

مقدمة:

إن ظاهرة إجرام الأحداث أو الصغار أو أطفال الشوارع–كما يحلو للبعض أن يطلق عليهم– تعتبر من الظواهر الاجتماعية الشائكة و المعقدة بل هي من أدق المشاكل التي بدت تواجه دول العالم كافة و تعرض للخطر كيانها و أبرز عنصر من عناصر تنميتها و ذلك لأنها تستهدف طائفة معينة من أبناء المجتمع إلا و هم صغار السن فهؤلاء الصغار هم شباب الغد الذين يمثلون في كل مجتمع عدته و مستقبله و بالتالي فهم إلى طريق الخير و البعد بهم عن براثن الجريمة و طريقة الشر.

و لا شك أن ترى طائفة من هؤلاء الأطفال الصغار في هذه الجريمة يهدد مستقبل المجتمعات بضرر بالغ و يعمل على عرقلة تقدمها و يقف حائلا دون رقيها و إعلاء شأنها لأن هؤلاء الصغار هم الرجال الذين سيعتمد عليهم في الغد لذا كان الاهتمام بهم ضرورة يتطلبها كل مجتمع حريص على بقائه و تقدمه و معنى ذلك أن انحراف الأحداث الصغار اليوم غالبا.إن لم يواجه و يقوم بوجهة الصحيح تحول إلى مجرم غدا،وذلك عندما يصل إلى مرحلة البلوغ و هذا ما أكدت عليه البحوث العلمية الكثيرة التي أعدت لذلك حيث دلت البحوث على أن معظم المجرمين البالغين بدأوا حياتهم الجنائية منذ الحداثة.

و من الجدير بالذكر أن ظاهرة إجرام الأحداث أو انحرافهم ليست ظاهرة مستجدة أو غير مألوفة و إنما هي تبرز دوما و تتزايد في ظل عمليات التغيير و التحول و الاضطراب التي تمر بها المجتمعات على اختلافها كما أن صورتها أو معالمها تكتسب سمات خاصة تتفق مع طبيعة الحدث و الظروف التي تحدث فيها.

و لذلك فإن إصلاح الحدث المنحرف أو المعرض للانحراف ليس بالأمر الصعب لأنه ما يزال عجينة لينة سهلة التشكيل و التكوين،وبالتالي فإصلاح الحدث

و تقويمه يكون أكثر سهولة ويسر بل و أضمن نجاحا و عقابه إذا كبر و اشتد عوده و تأصل الإجرام في نفسه و هذا ما ذهب إليه الفقه الإسلامي حينما اهتم بالأطفال الصغار بوجه عام و بالصغار المنحرفين أو المعرضين للانحراف بشكل خاص و إذا كان انزلاق الأحداث في هوة الجريمة

يشكل خطرا حقيقيا يهدد النمو في المجتمع الإسلامي و العربي بصفة عامة و المجتمع الجزائري بصفة خاصة.إن الجريمة ظاهرة قديمة العهد عند الصغار و الكبار.

الجريمة في المجتمع ليست ظاهرة حديثة العهد بل عانت منها المجتمعات القديمة و عرفتها التشريعات في مختلف العصور عن طريق منع ارتكاب بعض الأفعال التي تشكل اضطرابا و خطورة على المجتمع و العلاقات السائدة فيه وذلك منذ أن شرع الإنسان يعيش في نطاق العشيرة أو القبيلة رغم عدم وجود سلطات رسمية في بدئ الأمر كالبوليس و المحاكم و السجون،فالمجتمعات لم تخل تماما من الجريمة فهي نتيجة لأزمة الحياة و ما يثور بينهم من تنازع في المصالح تتنافس على إشباع الحاجات.

و قد أقرت الأمم القديمة في شرائعها بمسؤولية الطفل منطلقة في ذلك من ناحيتين الأولى باعتباره أحد أفراد جماعته و أسرته فحيث يخطئ أو يرتكب أحدهم جريمة ما فهو مسؤول عنها آخذا المسؤولية الجماعية و الثانية مسؤوليته الشخصية عن فعل ارتكبه هو بالذات و كان العقاب يتناول حريته و جسده،و في هذه الحالة تعتبر العقوبة جسدية كما تتناول أمواله أحيانا فتعتبر عقوبة مالية.

و رغم عملية التغير الاجتماعي المتلاحق التي شملت المجتمعات قديمها و حديثها فإن ظاهرة الإجرام في المجتمع مازالت موضع اهتمام علماء القانون و الاجتماع و علم النفس لما تثيره من اضطراب في العلاقات الإنسانية و إهدار للقيم و العادات السائدة و تهديد لسلطة الدولة و القانون.

و قد اتخذ هذا التطور أشكالا مختلفة و خاصة للصغار و الشباب المذنبين حيث حل العلاج و التأهيل محل المعاملة العقابية لأن الدراسات و البحوث و الاختبارات العلمية قد دلت على أن الجريمة أكثر ما تكون شيوعا بين الصغار و أن معظم المجرمين البالغين قد بدأو حياتهم الإجرامية منذ سن الحداثة.

ولا شك أن إجرام الأحداث ظاهرة اجتماعية عاشت في كل مجتمع و اختلفت نظرة التاريخ الاجتماعي إلى هذه المشكلة فقديما اعتبر الحدث المنحرف مجرما و أنه يستحق العقاب و لا سبيل إلى إصلاحه إلا بالبتر حتى لا يصاب المجتمع باختلال توازنه.

أما المجتمعات الحديثة فقد أدركت بما لا يدعو للشك أن الأحداث غالبا هم ضحية ظروف اجتماعية أدت بهم إلى الانحراف و سوء التكيف و أن تهيئة الظروف الاجتماعية و تدعيمها بالمقومات الصالحة لتنشئتهم في عطف و حنان هي الحفاظ الحقيقي لقواهم و انطلاقهم نحو غايات اجتماعية صالحة.

و لقد ازدادت هذه المشكلة خطورة هذا العصر نتيجة للتقدم الحضاري و الصناعي الحديث و خاصة في المجتمعات النامية،مما كان له أثره على كيان الأسرة و تماسكها و على ازدياد مطالب الفرد و تعرضه لمغريات البيئة مع غلاء المعيشة فضلا عن المشكلات التي نتجت عن هذه الأوضاع كمشكلات العمل و البطالة و الهجرة و الإسكان و غيرها،و التي هيأت فرصا جديدة لانحراف الصغار و ارتفاع نسبة إجرامهم.

فالأحداث هم نواة المجتمع البشري و مرحلة الحداثة يتوقف عليها إلى حد بعيد بناء شخصياتهم و تحديد سلوكهم في المستقبل و أي جهد يوجه لرعايتهم وحمايتهم هو في نفس الوقت تأمين لمستقبل الأمة و تدعيم لسلامتهم لذلك تعتبر رعاية الأسرة و الطفولة العملية البناءة والأساسية في أي مجتمع يسعى إلى تحقيق التطور المتوازن البعيد عن الانحرافات و العلل الاجتماعية و القادرة على الابتكار

و التجدد و المتمسك بالقيم و الأخلاق الفاضلة.فظاهرة إجرام الأحداث تكمن أهميتها لكونها تتناول بالدروس و التحليل طاقات بشرية في المجتمع انحرفت في مرحلة مبكرة و باتت تهدد كيانه بالتفكك و تعرض حياة أفراده و سلامتهم و أعرافهم و أموالهم للخطر و هي من ناحية أخرى تجعل من هذه الفئة قوى معطلة و غير منتجة بحيث تصبح عالة على عاتق المجتمع.وبالنتيجة فإن الخسارة تتمل في النتائج الضارة للإجرام من جهة و من تعطل و فقد هذه الطاقات البناءة من جهة أخرى.

وهذه الظاهرة تعني أيضا هناك تقصيرا من قبل الأسرة و المجتمع في توجيه و رقابة جيل ينمو و هي تعني من ناحية أخرى أن عملية التطور الثقافي و الحضاري قد صادفت عائقا ما في وجهها، ولقد دلت الإحصاءات أنه رغم نقص نسبة معدل المواليد فإن هناك زيادة ملحوظة في نسبة الإجرام عند الأحداث، وهذا يعني بشكل أو بأخر أن هذه المشكلة لا تنفصل عن سياسة الأسرة والجماعة،وتبدو انعكاسا للحياة العصرية وما يشوبها من سوء التنظيم الاقتصادي والاجتماعي وتفكك بناء الأسرة المادي والمعنوي وما يتبعه من انحلال في القيم الدينية و الأخلاقية.ولذلك كانت مشكلة انحراف الأحداث من المشكلات الاجتماعية التي شغلت اهتمام المشتغلين بالقانون و علماء الاجتماع و المختصين في الخدمة الاجتماعية،و لا جدال عن أن التعرف على أسباب الانحراف بين الأحداث و العوامل المؤدية إليه و ما هي مظاهر التخلف؟و ما هو تأثيرها على معدلات الأحداث المنحرفين؟وكيفية مواجهة التخلف و الحد من معدل التزايد.

و علم انحراف الأحداث من العلوم الحديثة التي تحتل مكانا بارزا في عصرنا الحالي،و يرجع ذلك لأهمية المشكلة التي يتناولها هذا العلم فهي مشكلة تؤذي أمن و سلامة المجتمع و تهدد كيانه

لأنها تهتم بطائفة من أبنائه في طريقهم إلى عالم الجريمة و بهذا لا يستفيد المجتمع من جهودهم البناءة ويشكلون في نفس

الوقت قوة هدامة على العاملين و يشيعون في المجتمع الخوف و عدم الثقة بالقوانين و الأوضاع الاجتماعية وأصبح كل تخطيط اجتماعي يتعرض لعلاج هذه المشكلة.

والإنسان كائن غالبا ما يمكن التأثير على سلوكه و توجيه أفعاله، كما أن المجرم هو إنسان منحرف ربما يمكن إصلاح اعوجاجه و الحد من جنوحه.وقد تنتج وسائل تقويمه و علاج انحرافه إذا ما أمكن التعمق في دراسة شخصيته وفهم سلوكه و كشف دوافعه و متابعة نشاطه من خلال وسائل متعددة للدفاع الاجتماعي تعتمد في مبادئها على قواعد السياسة الجنائية و مبادئ الضبط الاجتماعي فيما يتعلق بالتجريم و العقاب و الوقاية من السلوك المنحرف و مكافحة الجريمة.

لقد عرفت الجزائر منذ استقلالها في سنة 1962 مشاكل كثيرة منها جنوح الأحداث صاحبت التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلاد،وجنوح الأحداث في الجزائر كان ومازال من اهتمامات المسؤولين والمواطنين إلا أن هذا الاهتمام لم يصاحبه تطور في البحث العلمي و خاصة فيما يخص أسباب ارتفاع الطفولة الجانحة و معالجتها،وعليه فإن هذه الدراسة ستساهم من جهة في تلبية اجتياح الجزائر كبلد نام لهذا النوع من الدراسات،ومن جهة أخرى فإن هذا البحث قدم عرض مفصل للجريمة و الجنوح وعلاقتهما بالتغير الاجتماعي.

ما هي العوامل المؤثرة للانحراف لدى الأحداث في المجتمع

:العوامل الداخلية لإجرام الأحداث:

1- الوراثة: هي انتقال خصائص معينة من الأصول إلى الفروع في اللحظة التي يتكون فيها الجنين، حيث يتم الإخصاب عن طريق اتحاد خلية منوية للذكر ببويضة الأنثى فينشأ من هذا الاتحاد ناتج يجمع بين خصائص الرجل صاحب تلك الخلية و خصائص المرأة صاحبة تلك البويضة سواء كانت الخصائص جسمية أم نفسية و هي باختصار انتقال للصفات العضوية من سلف إلى خلف،وبالتالي بعض الأمراض العضوية والعقلية عن طريق الوارثة إلى الأحداث و المساهمة في تكوين سلوكهم المنحرف.فالوراثة هي قوة أولية و محدودة في نمو الفرد الأساسي حيث أنه من الواضح أن سلوك الإنسان لا يتغير فقط بالظروف و لكن بالخصائص الفيزيولوجية أيضا،و قد يرث الفرع من الأصل الصفة التي لدى هذا الأخير كأن يكون الأصل لصا فيصبح الفرع لصا كذلك ،وقد لا يرث الفرع ذات الصفات التي لدى بل يرث عنه صفات مشابهة أخرى كأن يكون الأصل مدمنا على الخمور و المخذرات فينشأ الفرع لصا أو سيء السلوك والسيرة.

- وسائل التحقق من أثر الوراثة على ظاهرة الإجرام:

اتبع الباحثون عدة وسائل للتحقق من أثر الوراثة على ظاهرة الإجرام و يمكن القول أنه يوجد وسائل هي فحص شجرة العائلة و الدراسة الإحصائية لبعض الأسر و دراسة التوائم.

2- التكوين العضوي و العقلي للحدث:

يقصد بالتكوين العضوي مجموعة الصفات التي تتعلق بالحدث منذ ولادته بالنسبة لشكله الخارجي وتركيبه الحيوي العضوي ....،ومن مظاهره التي قد تؤثر على تصرفات الحدث و تدفعه إلى تصرفات شاذة أحيانا النقص في التكوين الجسدي و الأمراض و العاهات الدائمة أو المؤقتة و النمو غير الطبيعي،فاختلال أعضاء الجسم قد يجر معه اختلالا في السلوك و العاهات التي تصيب الحدث قد تدفعه إلى الإحساس بالنقص المتزايد و من ثم إلى التحول السلبي و الإتيان بتصرفات ينبذها المجتمع.

أما التكوين العقلي فيقصد به الأمراض المتنوعة و الرضوض المختلفة التي قد تصيب دماغ الإنسان فتحدث اضطرابا في جهازه العقلي و اختلالا في قواه الذهنية تدفعه أحيانا إلى الإتيان بتصرفات شاذة و أفعال إجرامية.فالنقص العقلي هو الخلل في القدرة العقلية الناجم عن سوء تكوين خلقي مثل التوقف عن النمو العقلي أو تأخر في نمو الملكات العقلية والضعف العقلي هو نقص في درجة الذكاء،وغالبا ما يكون موروثا ويؤدي إلى عدم القدرة على التكيف الاجتماعي.

أما مظاهر النقص العقلي فقد ترجع إلى عوامل سابقة على الولادة أو أثناء الولادة أو إلى عوامل تالية للولادة، فقد يرث الحدث بعض الصفات كالضعف العقلي و انخفاض مستوى الذكاء بشكل غير طبيعي وقد تكون الحالة العقلية ترجع إلى الرضوض الشديدة التي قد تحدث في الرأس خلال فترة الطفولة الأولى كذلك يؤثر في التكوين العقلي سوء التغذية و التسمم والعوامل الانفعالية و الولادة غير الطبيعية فكل هذه العوامل يمكن أن تؤثر على التكوين العقلي عند الحدث وقد تدفعه إلى تصرفات غير متوافقة في المستقبل.والأمراض العضوية التي تصيب الأحداث هي:

أ- **العاهات:**من الثابت علميا أن العاهات و النقائص الجسيمة تؤثر بشكل كبير في تكوين الشخصية الإنسانية،وهذه العاهات تلعب دورا هاما في حياة الأفراد ويؤدي أحيانا السلوك الذي يلجأ إليه المصاب لكي يعوض عن نقصه إلى السلوك الإجرامي،فمن الأحداث من تولد لديهم العاهات الإحساس بأن المجتمع سوف ينبذهم ومنهم من يستطيع تكييف نفسه مع هذا الواقع ،ومنهم فئة تظهر عدم التكيف فتظهر تصرفاتهم غير متوافقة وقد يدفعها هذا الأمر لإرتكاب الجرائم.

و قد يكون الحدث مصابا بعاهات مختلفة كالعمى و الصمم و البكم،فالحدث الأعمى كما لوحظ من إحدى الدراسات غالبا ما يلجأ إلى الخشونة للتغلب على المصاعب التي تصادفه،وقد وجد العالمان روسو(Roslow) و سبرنجر(Springer) أن الاتجاهات العصبية لدى الأحداث الصم تزيد على الاتجاهات العصبية لدى الأطفال الأسوياء،وهذا يمكن أن يؤدي بطريقة مباشرة إلى الإجرام لأن الجريمة قد تكون وسيلة للتعبير عن الحالة السيئة التي يعيشها الحدث.

و يرى العالم الأمريكي أدلر(Adler) أن الأمراض و العاهات تولد لدى الأحداث الشعور بالنقص و ما مظاهر العنف و العلل النفسية وحالات الشذوذ الخلقي و سوء السلوك و ارتكاب الجرائم سوى انعكاس لهذا الشعور.

بالإضافة إلى الآثار المباشرة للعاهات على النمو العقلي و التحصيل العلمي و الكفاية المهنية،فهناك الآثار غير المباشرة لما يقابل به صاحب العاهة عن غيره بأنواع متباينة من المعاملة،فالبعض يهزأ منه و هذا يثير نقمته نحو الآخرين بشكل خاص و نحو المجتمع بشكل عام كذلك شمله بالعطف الزائد قد يشعره بالضعف و يذكره بعاهته باستمرار.

فالحدث الذي يلقى السخرية و عدم الاحترام من المجتمع إضافة إلى ما يلقاه في الحياة العملية من صعوبات شتى كعدم إيجاد عمل وعدم الانسجام في المدرسة و البيئة المهنية وتعاطيه مع رفاق السوء قد يؤدي به إلى الإجرام،فالعاهة بالإضافة إلى كونها عائقا عضويا فهي أيضا بمثابة عائق نفسي بين المصاب و بيئته بحيث ينشأ عنها عادة فقدان الثقة بالنفس و العجز عن التكييف في المجتمع[1].

ب-الإضطرابات في النمو:الاضطراب في النمو قد يؤثر على نفسية الحدث ذلك لأن الحدث في كل مرحلة من مراحل نموه يسلك سلوكا يتلاءم و هذه المرحلة فإذا اضطرب نمو الحدث كان لهذا الاضطراب تأثير على سلوكه بحيث تبدو تصرفاته و كأنها غير متلائمة مع العادات و النظم في المجتمع،فالنمو غير الطبيعي يؤدي إلى سوء علاقات الأحداث مع الآخرين،كما إذا كان الحدث يتمتع بنمو زائد عن الحد الطبيعي فإن ذلك سيولد لديه الشعور بالتصرف ومن ثم يحاول أن يأتي بتصرفات يقلد فيها من هم أكثر قوة وقدرة منه فيخطو خطوات قد يؤدي إلى تعثره أحيانا.وهذه العوارض تظهر عادة بين سن الثانية عشر و الخامسة عشر،وتبدو بشكل تصرفات متنوعة كاللجوء إلى العنف و التسبب بإحداث الضرر للغير و الهروب المعتاد من البيت أو المدرسة.أما الأولاد الذين يشكون نقصا

[1] - د.حسن شحاته سعفان،علم الجريمة، مرجع سابق، ص 105.

في النمو فإنهم يسلكون أحيانا سلوكا منحرفا إما للتعويض عن النقص البيولوجي أو الجسدي أو نتيجة للمعاملة السيئة التي يلقونها في المجتمع[1].

وقد لاحظ لمبروزو(Lombroso) من خلال أبحاثه أن المجرمين يتميزون عادة بمجموعة من السمات الجسدية و النفسية بحيث تجعل منهم عنصرا فريدا تقودهم إلى الإجرام على سبيل الحتم كما رأى جورنج أيضا أن المجرمين يتميزون عادة بالانحطاط في تكوينهم الجسدي.

ج-إصابات الرأس:وهذه تنشأ في العادة نتيجة للرضوض التي قد تحدث في الرأس سوء أثناء الولادة أو بعدها،وهذه الرضوض تخل عادة بالمراكز العصبية التي تحكم الحياة الغريزية للفرد فتنشأ لديه دوافع نفسية للعنف أو أنواع من الشذوذ الجنسي أو ميل إلى السرقة،ويكون ذلك المرض أشد خطرا حين يصيب الفرد في طفولته[2].

مدى تأثير الأمراض العضوية على إجرام الأحداث:

أ- العوامل العضوية عوامل مهيئة للجريمة:

الأمراض العضوية كغيرها من الأمراض الأخرى يمكن أن تساعد الحدث على السير في طريق السلوك المنحرف،وقد اختلفت الآراء حول أهمية دور العوامل السير في طريق العضوية فسذرلاند (Sutherland) يؤكد بأنه ليس هناك اختلاف أساسي في التكوين العضوي البيولوجي بين الأحداث المنحرفين و الأحداث غير المنحرفين رغم أنه يرى أن هناك بعض الحالات يكون فيها للتكوين البيولوجي أو الجسدي دور رئيسي في دفع الأحداث إلى ارتكاب الجرائم،ويرى (برت) أن 70% من الأحداث موضوع دراسته كانوا يشكون بشكل أو بأخر من بعض الأمراض الجسدية و الضعف الجسدي و أن 50% منهم كانوا بحاجة ماسة إلى علاج طبي و أن 17% منهم نشأت انحرافاتهم بصورة رئيسية نتيجة أمراض و علل جسدية.

وفي بحث أجراه هوتون(Hoton) في الولايات المتحدة الأمريكية على 668 من المجرمين بمقارنتهم مع غير المجرمين وجد أن النقص البيولوجي يكون السبب الرئيسي في انحرافاتهم رغم أنه لم يوضح كيف يكون هذا النقص سببا في وقوع الجريمة،وخلص جورنج في انجلترا من دراسته بأن المجرم يتميز بنقص عضوي

ونفسي عن غير المجرم.وحاول إثبات النقص بالتصرف الشخصي بالنسبة لاختيار سبل الحياة المختلفة،فالقوي من الناحية العضوية و المعنوية يستطيع أن يكسب معركة الحياة من أجل العيش

[1] - د.عبدا لعزيز القومي، أسس الصحة النفسية، القاهرة، 1945، ص 36.

[2] - د.سعد المغربي،أحمد الليثي،مرجع سابق، ص 37.

بوسيلة مشروعة على عكس الضعيف من الناحية التكوينية والمعنوية فقد لا يجد سوى الطرق غير المشروعة لإشباع حاجاته و غرائزه.

ومهما تباينت الآراء حول دور العوامل العضوية فمن الخطأ إنكار ما للجسم من أثر على النفس،فمن الثابت علما أنه كثيرا ما يتوقف النشاط الفكري للإنسان من حيث نوعه وكميته على بنية جسمه وحالته الجثمانية بصفة عامة وقد أقر هذا النظر المؤتمر الدولي لعلم الإجرام الذي انعقد في روما سنة 1938 أوجب أن تكون دراسة المجرم شاملة لجسمه و نفسه.

حقيقة الدور الذي تلعبه الأمراض العضوية:

ترجع أهمية التكوين العضوي بالنسبة لتأثيره على ظاهرة الإجرام عند الأحداث من ناحيتين:

– من الناحية الأولى قد يؤدي التكوين العضوي و العلل والأمراض العضوية إلى الخلل النفسي الذي قد يؤدي بدوره إلى تصرفات شاذة و مخالفة للقوانين و العادات السائدة في المجتمع.

– و من ناحية ثانية تؤدي هذه الأمراض و العلل إلى إيجاد بعض العراقيل و الصعوبات التي تواجه الحدث أحيانا فتدفعه إلى ردود فعل عنيفة و ارتكاب أفعال إجرامية،فأية ظروف تبعد الشخص عن بيئته مثل الفروق الملحوظة في تكوينه أو مظهره يكون لها الأثر الظاهر في تطور شخصيته و في انحرافه بدرجة كبيرة عن المألوف.فشخصية المشوه بطابع خاص تتميز بحساسية زائدة و شعور قوي باضطهاد و إحساس بالنقص،وهذه الخصائص تجعلها شخصية مضطربة وقد تندفع إلى ارتكاب أفعال إجرامية تصدر من مشاعر الحقد على أسوياء الناس وبصفة خاصة جرائم الإيذاء البدني و الإتلاف والقذف وجز المشوه من الحصول على الكسب قد يدفعه إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على العرض.

والتكوين العضوي يتدخل بدوره في التكوين النفسي و يؤثر الكل على التصرف الخارجي الذي يعكس جميع جوانب الشخصية من تكوينية عضوية و تكوينية نفسية.

وهذه الأمراض لا تكون بمفردها سببا للإجرام و لا تبدو أهميتها إلا حين تصبح عوامل منبهة لمفعول ما يكون لدى المريض أصلا من استعداد إجرامي.فالتكوين العضوي قد يكون أحيانا الدافع الرئيسي لارتكاب الجرائم الأخرى لما يثيره هذا التكوين أحيانا من شعور بالنقص والقصور في نفس الحدث.وهذا الشعور بالنقص يثير الألم و الأسى في نفس صاحبه فيدخل ضمن الخواطر المؤلمة و المنفردة التي يكون مصيرها الكبت في باطن اللاشعور حيث تتكتل مكونة مركبا واحدا أو جملة مرطبات نقص.

وخلاصة القول أنه لا يمكن أن نسلم بنتائج الدراسات التي أجريت بشكل مطلق تلك الحالة التي تستوجب دراسات الحالات الفردية لكل مجرم على حدا،وحتى بالنسبة للحالات الفردية فيجب التحفظ في القول بأن التكوين العضوي هو السبب المباشر للجريمة،فقد تكون هناك عوامل أخرى متعددة تدفع الفرد إلى الإجرام.فالعوامل العضوية ليست علة في حد ذاتها و إنما قد تكون عوامل مهيئة للوقوع في الجريمة.

جرائم الفتيات القاصرات:

يرى عالم الإجرام الإيطالي لمبروزو أن التباين في نسبة الإجرام بين الذكور والإناث يرجع إلى التكوين البيولوجي الخاص عند المرأة أو الفتاة فنسبة الإجرام تكون أقل عند المرأة لأن شخصيتها تعتمد في الغالب على تكوينها البيولوجي،وبذلك تميل إلى أن تكون محافظة نتيجة هذا التكوين.

و يرى بعض العلماء (شنفلد Shenfeld)و(موبيس Mobuis) أن الطبيعة أعدت المرأة لوظيفة الأمومة،وهذا التكوين له خصائصه النفسية و تأثيره على صقل شخصيتها،وهذه الخصائص تنشأ منذ الولادة و لا تكتسب فيما بعد كذلك فإن المرأة تخشى استهجان المجتمع أكثر من الرجل،وهذا ما يبعدها أكثر عن الإتيان بأفعال مضادة للمجتمع.ومن هذا المنطلق فقد نادى بعض علماء الإجرام بتخفيف العقاب عن المرأة نظرا لطبيعتها الضعيفة وحساسيتها وضعف مقاومتها للإغراء وتطبيقا للعادات التي كانت سائدة عند الرومان،ولكن هذه النظرة رفضتها التشريعات ولم يتبناها أغلب الفقهاء باعتبار أن الجنس لا يغير شيئا من الحس الأخلاقي و درجة الذكاء و الإرادة عندها[1].

كذلك يرى بعض العلماء (هيلي Healy– ميليجري Melegari– جورنج Gering) أن الخداع من أهم المظاهر الرئيسية للإناث المنحرفات،وهذا يرجع إلى التكوين البيولوجي الذي يتصفن به وضعف مقدرتهن الجسدية على ارتكاب أعمال العنف و التخريب.وهن بحسب هذه الطبيعة يتعلمن و يتدربن على السرية ويكن بذلك أقل اختلاطا من الذكور[2].

رغم وجهة النظر السابقة فإن غالبية علماء الإجرام يرون أن الوجه الغالب لانحراف القاصرات بوجه خاص و لإجرام المرأة بوجه عام يكمن في البيئة الاجتماعية و لا يرجع إلا في حالات قليلة للتكوين البيولوجي عند الفتيات المنحرفات،فانحرافهن يرجع لسوء التنظيم الاجتماعي في المجتمع حيث يشكل هذا الأخير العنصر الحاسم في إبراز معالم الجريمة عند الذكور و الإناث و

---

[1] - د.محمد إبراهيم زيد،مرجع سابق، ص 408.(في الولايات المتحدة الأمريكية أظهرت الإحصاءات أن 85% من الذين أحيلوا إلى محاكم الأحداث كانوا من الذكور،أي نسبة المنحرفات من الإناث بلغت 15%).

[2] - د.محمد عارف، الجريمة في المجتمع، مرجع سابق، ص 532.

تكون الفوارق في الأوضاع الاجتماعية و الأسس الثقافية هي السبب الحقيقي في ارتفاع نسبة إجرام الذكور عن نسبة إجرام الإناث.

- طبيعة جرائم القاصرات:

لقد تبين من خلال دراسة أجريت في ولاية كولوراد في الولايات المتحدة الأمريكية على عينة من الأحداث الذكور بين سن 10 – 18 سنة و عينة من الأحداث الإناث بين سن 10- 21 سنة معظم جرائم الإناث كانت جرائم جنسية و الهروب من المنزل،بينما كانت معظم جرائم الأحداث من الذكور من أعمال السطو و السرقة.إذ بلغت نسبتها 80% من مجموعة الجرائم المرتكبة[1].

أما عالم الإجرام الأمريكي هيلي Healy فقد رأى بأن الجريمة الجنسية عند الفتاة تلاحظ دائما مقترنة بنموها الزائد و نضوجها المبكر وفقدان التوازن في الغالب بين جسمها وعقلها[2].

فالجرائم الجنسية و ممارسة الدعارة تحصل في الغالب نتيجة عدم الانسجام داخل أسرة الفتاة حيث تضطر إلى ترك أسرتها و الوقوع فريسة سهلة بين أيدي المنحرفات حيث يمهدن لهن ضروب الزلل فتسوقهن إلى بيوت الدعارة أو أماكن السرقات،وقد ظهر من إحصاء للمتربيات في دور الإصلاح أن 70% منهن كن فريسات لهذا النوع من الإغراء.كذلك ظهر من دراسات أخرى أن 23% إلى 69% من الفتيات المنحرفات يأتين من بيوت حيث تعمل الأم خارج المنزل أو ينام أفراد الأسرة في غرفة واحدة أو تتسم علاقات أفراد الأسرة بالاضطراب و الشجار الدائم[3].

أما بالنسبة للجرائم المرتكبة ضد الأشخاص فهي عادة تتناول دس السم،وهذا هو الوجه الغالب في جرائم القتل أما بالنسبة لجرائم الأموال فإن السرقة هي الوجه الغالب لها وفي ارتكاب هذه الجرائم بالذات فإنه من الملاحظ أن الفتيات القاصرات يقمن عادة بدور المراقب أو الملاحظ دون المنقذ أو يقمن بدور الإغراء لتسهيل ارتكاب الجريمة كما تتضمن هذه الحالات إخفاء الأشياء المسروقة. ويمكن أن يندرج ضمن أفعال القاصرات الإجرامية المتعلقة بالاعتداء على الأشخاص جرائم إهمال الأطفال أو فساد الأحداث و تعريضهم لممارسة السلوك السيئ.

وباختصار يمكن القول بأنه نتيجة للتكوين البيولوجي والنفسي عند القاصرات فإنهن يلجأن إلى أسلوب العنف في ارتكابهن للجريمة،وهذا ما يحدد طبيعة الجرائم المرتكبة بالنسبة لهن فهي عادة تتناول الانحرافات الجنسية و السرقات و الهروب

---

[1] - دراسة مقارنة عن جناح الأولاد و البنات:المجلة الجنائية القومية في مصر،مارس 1964 ، ص 98، 99.

[2] - J.L.Gillin: Criminolozy and penolzg, N.Y.1929, 77(2).

[3] - د.أحمد عزت راجحا، مرجع سابق، ص 349.

من المنزل، وهي تتناول بالنسبة للأشخاص الأطفال أو المولود أو الزوج أو فتى الأحلام، وهذه الجرائم هي انعكاس لهذا التكوين ضمن قيم وعادات اجتماعية وحضارية و ثقافية معينة.

علاقة التكوين العقلي بظاهرة الإجرام عند الأحداث:

من المسلم به لدى علماء النفس و الأطباء العقليين أن الصحة العقلية هي الأساس الأول للشخصية السوية،فإذا ما اختلت الصحة العقلية من شأن ذلك أن يؤدي إلى اضطراب في شخصيته مما قد ينجم عنه إقدام المريض على ارتكاب السلوك المنحرف،ويمكن القول بوجه عام أن الظروف العائلية الملائمة و التكيف مع الوسط الاجتماعي و سلامة التنشئة الاجتماعية والقدرة على إشباع الحاجات و مواجهة التوقعات هي المصادر الرئيسية للصحة العقلية.و لقد أثارت العلاقة بين التكوين العقلي و الإجرام انتباه عدد كبير من الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية الذين رأوا أن ثمة ارتباطا بين التكوين العقلي و الإقدام على ارتكاب الجرائم،فمعظم المجرمين و المنحرفين لديهم نقص في التكوين العقلي و لكن بدرجات متفاوتة.

ماهية الأمراض العقلية و طبيعتها:

– **طبيعة الأمراض العقلية:**الأمراض العقلية التي قد تصيب الأحداث والتي يمكن أن تؤدي بهم إلى الانحراف متعددة و تشابك أحيانا مع غيرها من الأمراض العضوية و النفسية.فالضعف العقلي غالبا ما يتصف صاحبه بالتقلب النفسي و الانفعالي مما يحول بينه وبين الانخراط في عمل ثابت و دائم ومن ثم يساهم في فشل الفرد في حياته المهنية أو المدرسية،فيصبح أكثر تعرضا للانحراف وضعاف العقول من الأحداث يعيشون عادة في لحظاتهم الحاضرة وهم غالبا لا يستطعون مقاومة رغباتهم وغرائزهم كما أنهم ليس لديهم الإدراك الكافي لتقدير نتائج عملهم و لا القدرة على التكيف مع الأوضاع المستجدة.

ومن الأمراض العقلية ما تستحوذ على شخصية الحدث فلا يستطيع التصرف إلا وفق ما تمليه عليه أفكاره بحيث يعتقد أنها السبيل الوحيد للتشفي والانتقام و التعبير عن الكبت الذي يعانيه فتسيطر على إرادته دوافع معينة شاذة لا يستطيع مقاومتها و تحمله على ارتكاب الجريمة ويطلق على هذا النوع من المرض (بارانوا Paranoia) أي جنون العقائد الوهمية،ومن مظاهره عدم اشتراك الحدث مع زملائه في اللعب وشعوره بعدم الثقة و الاطمئنان و الاكتئاب و الأنانية بحيث تبدو تصرفاته غير متوافقة مع العادات المتبعة في المجتمع الذي يعيش فيه.ومن الأمراض الخطيرة التي قد تصيب الأحداث و تدفعهم إلى الإجرام مرض انفصام الشخصية(Schizofrina) ومن مظاهره ندرة الكلام و الصفة الخيالية للتفكير و الاضطراب في التفكير و السلوك وعدم الاهتمام بالبيئة.وقد يسمع المريض

أصواتا غير موجودة في الواقع ويرى أشياء غير ماثلة في الحقيقة بحيث يقدم على ارتكاب جريمته وهو مجرد عن كل إرادة وعاطفة.

وقد يصاب الحدث بالصرع ومن أعراض هذا المرض الكذب والسرقة و الميل إلى العدوان أو التخريب و اضطراب السلوك الجنسي و الخجل الشديد وعلى العموم يغلب على المصابين به ارتكاب جرائم العنف ،إذ تبين من إحصاء لـ37 حالة لمرضى تورطوا في جرائم مختلفة أن 17 منهم ارتكبوا جرائم عنف من بينها أربع جرائم قتل[1].

مدى تأثير التكوين العقلي على إجرام الأحداث:من الباحثين من يرى أنه ليس للتكوين العقلي تأثير هام على الأحداث فالدكتور (ستاين Stein) الطبيب العقلي لمحكمة أحداث شيكاغو وجد عام 1927 خلال دراسة أجراها على 705 من الأحداث الجانحين أن توزيع نسبة ذكائهم لا تختلف عن نسبة ذكاء غيرهم من الأحداث الأسوياء،كذلك رأى (سذرلاند Sutherland) من خلال دراسة تقارير 305 من المجرمين الأحداث أنه ليس للتكوين العقلي الأهمية التي يعطيها البعض كونه عاملا من عوامل الانحراف ،وأنه لا يمكن فهم العامل بمعزل عن العوامل الأخرى[2].

ومن خلال دراسة قام بها (وليم هيلي William Healy) على 4000 حدث في شيكاغو و بوسطن رأى أن 75% منهم كانوا عاديين و أن 13.5% منهم فقط كانوا يشكون من ضعف عقلي.ومن دراسات أخرى قام بها كل من (سامبلينر Sampliner) و(فيسWeiss) على 189 من المراهقين المنحرفين بين سن 16- 21 سنة أن نسبة الذكاء لديهم تتوفر لدى الأناس العاديين.

كذلك أسفرت البحوث التي أجرها (جيبينز Gibben) و (وست West) و آخرون أن حالات المرض العقلي بين الأحداث المنحرفين قليلة العدد،وقد يرجع ذلك إلى قلة الأمراض العقلية لدى الصغار بوجه عام كما أوضحت هذه البحوث أن اضطراد نسبة العقلي سواء لدى الصغير أو عائلته.

ويرى البعض أن أكثر ضعاف العقول عرضة للانحراف هم من فئة الشعب البسيط فرغم الإمكانيات الذهنية و النفسية التي تؤمن لهم بعض الاستقلال النسبي فإن إمكاناتهم لا تسمح لهم بالذهاب بعيدا في هذا المجال ولذلك فهم قد يتواجدون في وضع يفوق قدرتهم على التصرف فيعشون في الانحراف،وقد يعجزون عن مجاراة الآخرين في علاقتهم ويقعون بالتالي ضحايا سخرية هؤلاء و

1- د. أكرم نشأت إبراهيم،عوامل جنوح الأحداث و الرعاية الوقائية و العلاجية،محاضرات ألقيت في مركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب بالرياض،1985،ص 6.

2 - د.سعد المغربي،أحمد الليثي،مرجع سابق،ص 179.

نبذ صريح من البيئة لهم،فانحرافهم في النهاية رهين بموقف المحيط من قصورهم وإذا ما اتيحت لهم الظروف الملائمة فإن إمكانية تكيفهم في وسطهم الاجتماعي تبدو سهلة التحقيق.

ويذهب رأي البعض الأخر من الباحثين للقول بأن للتكوين العقلي أهمية بالغة في تكوين السلوك المنحرف،فالدكتور (جورنج) يؤكد من خلال دراسة أجراها في لندن على الأحداث المنحرفين أن 10% منهم على الأقل يشكون من نقص عقلي و أن هذه النسبة لم تتجاوز إلى 20% من الحالات.

أما (هيلي Healy) فقد ذهب إلى أن هذه النسبة بلغت 13.5% بين 4000 مجرم اختبرهم في شيكاغو و بوسطن.

أما الدكتور (جودارد Goddard) فوجد من خلال أبحاثه أن 66% يشكون ضعفا عقليا،و أن أكثر من 70% من نزلاء إصلاحيات(بدفورد Bedford) في نيويورك و لانكستر(Lancaster) في ولاية ماساشوستس(للفتيات) و إصلاحية للفتيات في نيوجرسي(Newjersy) وفي ثلاثة إصلاحيات أخرى في فيرجينيا(Virginia) كانوا ضعيفي العقول.

والدراسة التي قام بها سيريل برت في لندن أظهرت أن 80% من الأحداث المنحرفين موضوع دراسة كانوا يشتكون ضعفا عقليا.

أما (هيلي و برونر Healy and Bronner) فقد وجد أن الانحرافات الخطيرة لدى الأحداث ضعفاء العقول تبلغ من خمسة عشرة أضعاف عن غيرهم من الأحداث العاديين.ولقد أجريت عدة اختبارات على الأحداث المنحرفين في إصلاحية الجيزة للأحداث و إصلاحية بالقناطر الخيرية سنة 1940 في مصر فكان أن ثبت أن نسبة ليست قليلة منهم ضعيفي العقل.كذلك رأى (أولدهام Oldham)أن 30% من المنحرفين موضوع الدراسة كانوا دون مستوى الذكاء العادي.

ومن المتفق عليه أنه مهما اختلفت نتائج الأبحاث و الدراسات فإن التأخر أو الضعف العقلي ينتشر بين المنحرفين بنسبة أكبر من الأسوياء،وهذا ما أثبتته الدراسات المتعددة التي أجريت في هذا المجال رغم تفاوتها في تحديد نسب الانحراف وعدم شموليتها لكافة الحالات موضوع الدراسة[1].

أهمية عامل التكوين العقلي كسبب للانحراف:

مهما تباينت الآراء حول دور التكوين العقلي ومدى تأثيره على إجرام الأحداث فإن التكوين العقلي يؤثر في تكوين شخصية الحدث وتحديد تصرفاته و أن ضعفا عقليا يمكن أن يشكل تربة

[1] - د.مصطفى حجازي، الأحداث الجانحون (دارسة ميدانية نفسية و اجتماعية)، مرجع سابق، ص 233.

خصبة للانحراف المبكر وضعيف العقل عرضة للتأثير عليه بالإيحاء بشكل غير عادي أكثر من غيره من الأسوياء أو العاديين،فهو يؤثر بسهولة بما يحيط به

إن خيرا أو شرا، لذلك نرى ناقصي العقول ضعفاء الإرادة قابلين للاستهواء بدرجة كبيرة فضعف عقلهم و سهولة إغرائهم وسرعة التأثير فيهم تسهل على البعض استخدامهم و تنفيذ خططهم ومن هنا يظهر خطرهم على المجتمع كما

يرجع لذلك إجرامهم أيضا.وحالة الغرائز و الميول الإنسانية عند ضعيف العقل تظل فطرية أولية خالية من التعديل أو التهذيب و تخالف في هذا ظهورها عند الرجل العادي الذي يستطيع أن يعدلها و أن يجري يد التهذيب فيها نتيجة احتكاكه بالجماعة التي يعيش بينها،فالنقص في التكوين العقلي لدى الأحداث يعوق عملية ضبط النفس و تقدير النتائج المترتبة على أفعالهم وبذلك يمكن أن تؤدي إلى انحرافهم[1].

و خلاصة القول أن العلاقة بين التكوين العقلي و الجناح أو الإجرام ليست علاقة العلة بالمعلول فمن الجائز أن يفسر الإجرام بتأثير الضعف العقلي على حالة الشخص النفسية أو تأثير البيئة،أو أن يفسر الإجرام بشذوذ شخصية ضعيف العقل.ولكن هذا لا يمنع من القول من أن الضعف العقلي قد يكون عاملا هاما في بعض الحالات الفردية فضلا عن كونه من العوامل المهيأة لوقوع الفرد في الجريمة إلى جانب العوامل الأخرى الجسمية و النفسية و الاجتماعية.وبناء على ذلك فالحدث الضعيف عقليا يمكن بالقدر الكافي في الأمان و الاستقرار،وبذلك يصبح احتمال انحرافه مستبعد الحصول كما يرى (شوكارد Chauchard) أن البيئة صالحة فإنها يمكن أن تمنع المتخلفين عقليا من الانزلاق في هوة الجريمة و الانحراف[2].

و الرأي السائد حديثا هو أن المشتغلين بالعلوم النفسية و العقلية كانوا على اعتقاد بأن الغالبية العظمى من نزلاء المؤسسات الإصلاحية يشكون من الاختلال العقلي من نزلاء المؤسسات الإصلاحية يشكون من الاختلال العقلي و أن هذا الخلل أدى بهم إلى الانحراف و لكن الدراسات الأكثر تقدما قد أسفرت على أن نقص درجة الإدراك ليس على ذاته بالسبب النوعي و لا بالعامل المحرك للسلوك المنحرف،و إنه بالنسبة للأحداث المنحرفين رغم انتشار بعض حالات المرض العقلي بينهم بنسبة أكبر من غيرهم و على الأخص حالات المستوى المحدود للإدراك، إلا أن الثابت أنه

1 - د.متري أمين، ضعاف العقول، مرجع سابق، ص 46.
2 - د.جان شازال، ترجمة:انطوان عبدة ،الطفولة الجانحة ،بيروت،ص 44.

يؤدي إلى انحرافهم الذي يرجع بصفة أساسية لعدم تكييفهم مع الظروف الاجتماعية و المدرسية وغيرها[1].

3- التكوين النفسي للحدث:

لم تكن الدوافع النفسية موضع اهتمام الإجرام قبل هذا القرن فكان المجرم حدثا كان أم بالغا يعاقب دون النظر إلى الجوانب النفسية التي قد تكون إحدى العوامل الدافعة لارتكاب الجريمة.وفي سنة 1909 أنشأ الباحث الأمريكي(هيلي) أول مركز للملاحظة في مدينة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية و كان هذه المراكز في أوربا و أمريكا لدراسة حالة الأحداث الصحية و النفسية والاجتماعية[2]،وكانت مهمة الطبيب النفسي في المراكز إيجاد العلة لدى الأحداث و إعطاء العلاج الملائم،وكان لمدرسة التحليل النفسي التي أسسها (سيجمند فرويد) الفضل الكبير في إظهار مدى أهمية من الحداثة في بناء الخطوط و الأسس التي ترتكز عليها شخصية الفرد في المستقبل.ورغم ظهور النظريات المختلفة التي تبين دور التحليل النفسي في كشف الشخصية المنحرفة و عوامل انحرافها غير أن هذه النظريات و الاتجاهات مازالت بعيدة عن دائرة الحقائق العلمية الراسخة و مازال أكثرها يقبل المناقشة و الجدل[3].

- طبيعة الأمراض النفسية التي تصيب الأحداث:

- ماهية الأمراض النفسية و أنواعها:الواقع أن العوامل التي تدخل في التكوين النفسي متعددة و متداخلة بعضها ببعض،ومنها يحرج التصرف الفردي فيه تنعكس

الحياة النفسية بجميع جوانبها و التكوين النفسي مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر في تكوين شخصية الحدث و تتفاعل مع البيئة الخارجية،وهذا التكوين يرجع لعدة عوامل منها الوراثة و التكوين الجسدي و الفيزيولوجي، وما يصيب الحدث من أمراض وعلل وما يحيط به من ظروف خارجية،فالمرض النفسي يعتبر بذلك من الإضطرابات العضوية و يختلف كذلك عن الأمراض العصبية وبين التلاؤم وهو ليس من الإضطرابات العضوية،ويختلف كذلك عن الأمراض العصبية التي ترجع لأسباب عضوية فالمرض النفسي اضطراب باد في تفكير المرء و شعوره و أعماله يكون من الخطورة بدرجة تحول بين المرء و القيام بوظيفته في المجتمع بطريقة سوية مرضية[4].

---

1 - د.حسن شحاته سعفان،مرجع سابق،ص 99، 100.

2 - د.مأمون محمد سلامة، علم الإجرام و العقاب، ص196.

3 - د.طه أبو الخير،منير العصره،مرجع سابق،ص 292.

4 - أحمد عزت راجح،علم النفس الجنائي ،بغداد ،1942،ص 205.

و العوامل النفسية لم تعد دراستها قاصرة على علماء النفس وحدهم و إنما اتجه علم الإجرام الحديث إلى تقصي أسباب الجريمة في دراسة العوامل النفسية وبذلك ظهر علم النفس الجنائي(Psychologie Crimmnelle) الذي يبحث عن الدوافع النفسية للجريمة[1]، وكان الآراء المدرسية و استبدال فلسفة العقاب الحالية بأخرى تقوم على الحقيقة القائلة بأن المجرم مريض ويعاني داء اجتماعيا نفسيا،ومن ثم تجدر معالجته في ضوء هذا بعض الأمراض النفسية التي تصيب الأحداث.الأمراض النفسية التي قد تصيب الأحداث متعددة ولعل أهم الأمراض التي يمكن ذكرها في هذا المجال هي:

1 – أعراض القلق و الوسواس:وهذه تنشأ نتيجة للتربية الفاسدة والمعاملة السيئة التي يلقاها الحدث في المنزل،ويرى علماء النفس أن هذا القلق يرجع إلى كبت الغريزة الجنسية.ومن مظاهر هذه الأعراض الخوف الدائم وعدم الاطمئنان و

تجسيم المتاعب و الآلام بحيث يجد الحدث نفسه عاجزا عن مواجهة أمور الحياة حتى البسيطة منها. [2]

2–الهستيريا:وهي بنظر"فرويد" قائمة على نظرية الكبت المرضي لمؤثرات جنسية ترجع إلى عهد الطفولة،و إن البيئة التي ينشأ فيها و وسائل التربية السيئة تعد من أهم العوامل المسؤولة عن حالة الكبت المذكورة وأعراض الهستيرية أشبه بصلح زائف بين الرغبات النفسية المتضاربة التي تعذر على العقل أن يوفق بينها توفيقا منطقيا معقولا يرد إلى العقل هدوءه و طمأنينته،والهستيريا إما أن تتحول إلى أعراض بدنية فتدعى هستيريا تحويلية[3].وأما أن تتحول إلى ظواهر نفسية من ذات المرتبة الخاصة بالعقليات وتسمى هستيرية قلقة،ومن مظاهر هذا المرض المخاوف الوهمية والتخيلات الفكرية المقلقة و الإسراف في حب الذات و الانفعال السريع.

وهناك حالات نفسية التي تسود عقل المريض فيها فكرة خاصة أو عقيدة معينة بحيث يجد نفسه مرغما للتصرف على أساسها دون أن يجد قدرة على كبح جماح هذا التفكير.وقد تدفعه الفكرة المتسلطة إلى التزامه مسلكا معينا في ناحية من نواحي الحياة[4].

وهذا ما يسمى الهستيرية التسلطية وقد تبرز الأفكار التسلطية في صورة أعمال و تصرفات يقوم بها المريض كلما تهيأت ظروف خاصة فلا يجد في نفسه

---

1 - د.فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، ص 119.
2 - محمد فتحي، علم النفس الجنائي علما وعملا، 1969، ص150، 159.
3 - محمد فتحي، مرجع سابق، ص176، 200.
4 - د.حسن شحاته سعفان،مرجع سابق،ص 85.

قدرة على كبح جماحها أو العدول عنها وقد تقود الأحداث إلى ارتكاب بعض الأفعال المخالفة للقانون و العرف السائد[1].

3- النورستانيا:الأحداث المصابون بهذا المرض يشكون عادة من ضعف في القوى المعنوية و الشعور بالإعياء و التعب لأقل مجهود عقلي أو جسمي وضعف جثماني عام يؤدي إلى أن يساور المريض بسبب ذلك بعض الأوهام المرضية،ويسيطر على المصابين بهذا المرض الاكتئاب و اليأس و التشاؤم،وهذه المشاعر قد تؤدي إلى أن يرتكب المريض بعض الأفعال الإجرامية[2].

4- الحدث السيكوباتي:وتنتج مثل هذه الشخصية إذا نشأ الفرد في بيئة لا يجد فيها العطف و الشفقة اللازمين للتنشئة النفسية و لا يجد فيها مراقبة و لا ضابطا لسلوكه و يتصف الشخص السيكوباتي عادة بعجزه عن ضبط غرائزه وعدم تلائم شخصيته مع القيم الاجتماعية و اتصافه بالأنانية المفرطة وعدم قدرته على التكيف الوظيفي،كل ذلك قد يدفعه إلى ارتكاب الجرائم تحت تأثير ما في شخصيته من تكوين شاذ و غير مألوف[3].

مدى تأثير التكوين النفسي على إجرام الأحداث:

التأثير النفسي للأسرة في حياة الطفل:ترى مدرسة التحليل النفسي أن الطفل يعبر عن حوافزه، و حاجاته تعبيرا أنانيا ساذجا ساعيا للحصول على هذه الحاجات على أساس الحصول على اللذة و تجنب الألم دون النظر إلى المعايير و القيم الأخلاقية السائدة.و أن السنوات الأولى من الطفولة هي الأساس الذي تبنى عليه شخصية الفرد في المستقبل و تحدد تصرفاته و نمط سلوكه و اهتماماته العقلية واتجاهاته الانفعالية فإذا لم يتم تدريب الطفل و تعليمه و تربيته على الوجه السليم المتزن كان سوء التوافق و سوء الصحة النفسية و السلوك المعادي للمجتمع تظهر

في أشكالها المختلفة في تصرفات الأحداث.فتنشئة الطفل نفسيا ورعايته في المرحلة الأولى من حياته لها أثر بالغ في تاريخه السلوكي فيما بعد فإذا لم يقم بها الوالدان القائمون على شؤون الطفل على أسس سليمة من الصحة النفسية فإنها ستؤدي به إلى مسالك خطرة لا يستطيع الانفكاك منها في المستقبل،فالمعاملة القاسية التي يلقاها الحدث وخاصة من والديه تولد لديه الرغبة في الانتقام و التشفي،كما أن التساهل الزائد معه قد يولد لديه شخصية ضعيفة غير قادرة على مواجهة الأمور حتى البسيطة منها،فالحدث يمتص كل ما لدى الوالدين من قيم و اتجاهات و أساليب سلوكية فيسلك كما يسلكون و يكون سلوكه المنحرف تحقيقا لقيم منحرفة يقرها الوسط المنحرف الذي ترعرع فيه فإذا نعم

[1] - د.سعد المغربي،انحراف الصغار ، ص 83، 84.
[2] - د.مصطفى زيدان، النمو النفسي للطفل والمراهق ،الجامعة الليبية،1972، ص 103.
[3] - د.حسن شحاته سعفان،مرجع سابق،ص 74.

الحدث بجو فيه المحبة والعطف والتعاون داخل الأسرة فلن يكون هناك من مبرر لكي يسير في طريق الإجرام.ومن الملاحظ من خلال دراسة أسر المنحرفين أن عملية اكتساب العادات الاجتماعية و تطور نضوج شخصية الحدث قد تتأخر نتيجة العلاقات السيئة بين الوالدين أو بين الوالدين و أطفالهم.وكذلك أثبتت بعض الدراسات أنه توجد فروقات بين الجانحين وغير الجانحين في مختلف نواحي الشخصية،وكذلك في الأنماط السلوكية السائدة لدى كل منهم،فالجانحين أكثر شعورا بالنقص و أكثر غرقا في أحلام اليقظة و الشعور بالاضطراب الذي كانت أهم مصادره القلق على الأسرة و المنزل و المستقبل و ظروف المعيشة وهم أكثر إظهارا لألوان السلوك الاجتماعي المنحرف و أكثر اضطرابا فيما يتعلق بالتوافق العام[1].

مدى تأثير الحرمان على تكوين نفسية الحدث: حرمان الحدث من إشباع رغباته وحاجاته سواء في المنزل أو المدرسة قد تدفعه إلى تصرفات تتسم بالشذوذ و الانحراف كوسيلة لحل مشكلة الكبت التي يعانيها،وكلما ازداد الشعور بالحرمان

كلما تعرضت ذات الفرد للاضطراب وامتلأت نفسيته بمشاعر القلق و التوتر و خاصة إذا كان الإنسان حدثا صغيرا لم يتدرب بعد على تحمل قدر كاف من الحرمان [2].فالطفل بحاجة إلى متنفس ملائم للتعبير عن رغباته وميوله و الفشل في تحقيق هذه الرغبات يمكن أن يؤدي إلى السلوك المنحرف و الانحرافات الجنسية و اللجوء إلى السرقة كذلك إذا لم تتحقق أمال الطفل في البيت أو المدرسة فإنه يجد في السلوك المنحرف سبيلا لتحقيق رغباته المكبوتة،ويظهر الصراع بصورة صراع مع الأسرة المهملة التي تقود بالتدرج إلى التشرد و التسول ثم التطفل على جماعة الجانحين و بدء الممارسة الجانحة أو بصورة هروب متقطع من البيت أو فشل مدرسي أو عدم الاستقرار المهني،بحيث يجد الحدث نفسه بعد فترة ينغمس في حياة جانحة و قد يجد الحدث نفسه فجأة دون سند عاطفي فيشعر بالضياع وقد تبرز صراعات بينه و بين بقية أفراد الأسرة فينطلق في طريق التشرد و الانحراف،فعدم إشباع الرغبات عند الأحداث أو الفشل في إشباع هذه الرغبات تدفعهم أحيانا إلى تحقيق هذا الإشباع بمختلف الوسائل كاللجوء إلى العصابات و الانتقام حيث يجدون في هذا السبيل متنفسا لكبتهم و هروبا من خيبة أملهم، و يرى (أريك أريكسون Erik Erikson) أن السلوك المنحرف ينتج في الغالب الهوة الموجودة عند الحدث سواء كان صحيح الجسم أم كان غير ذلك.كما

[1] - د.أنور محمد الشرقاوي،مرجع سابق،ص 70، 71.
[2] - د.سعد المغربي ،أحمد اليثي،مرجع سابق،ص 135.

يرى (أيسلر Eissler و فريلاندر Friedlander و أشاورن Achorn) أن تصرفات الفرد تحديد في الغالب بتجارب الطفولة الأولى.

والدوافع و الحاجات سواء كانت موروثة أم مكتسبة جسمية أم نفسية فهي تخضع لعمليات التدريب و التعليم وعلى ذلك فشدة الدوافع ليست هي العلة في تفسير بعض السلوك المنحرف و إنما العلة تكمن في الحرمان و فساد عمليات التعليم في مراحل النمو المختلفة فانحراف الأحداث يبدأ حيث لا يتحقق إشباع رغباتهم الملحة و حاجاتهم الضرورية كحاجتهم للأمن و العاطفة و الحرية أو من حيث تتكون لديهم شخصية ضعيفة غير قادرة على حل الصراعات و الصعوبات

التي تواجهها في المجتمع،ومن ثم يلجأون لتحقيق رغباتهم بأساليب قد تكون غير مألوفة لدى الجماعة و إذا تأملنا حياة المنحرفين في مصر وجدناها سلسلة متصلة من تجارب الحرمان التي يتعلق بعضها بحاجات الفرد الأولية كالغذاء الكافي و العناية الصحية و إشباع كافة حاجات البدن ووجدناها من ناحية أخرى سلسلة تجارب الحرمان المتعلقة بمشاعر الأمن و الحب والعاطفة و الطمأنينة. [1]

أهمية دور العوامل النفسية في إجرام الأحداث: يقول بعض علماء النفس أن كل إنسان يولد و هو مزود بمجموعة من النزعات الغريزية إلا أن الأفراد يختلفون فيما بينهم من حيث شدة تلك النزعات،فهي تشتد عند البعض حتى تدفعهم إلى سلوك يتعارض مع مقتضيات القانون و أوضاع الجماعة الأخلاقية و الحضارية،ومن ثم يقع ما يسمى بالجناح عند الصغار أو الجريمة عند الكبار. والجانح تنطوي نفسه على شخصية ضعيفة و هزيلة تجعله أداة طيعة سهلة في تنفيذ الرغبات الدفينة تنفيذا صريحا.ومن الملاحظ بصفة عامة وجود عوامل معينة تؤدي لنشوء مركب نقص لدى الأطفال كعدم الاهتمام بتغيرات الطفل عن احساساته و أرائه أو حرمانه من إظهار رغباته أو بتكليفه بأعمال لا طاقة له للقيام بها يخفق في إنجازها حتما أو عقد مقارنات جارحة بينه و بين إخوانه[2].

و رغم الاختلاف في وجهات النظر فإن علماء النفس يرون بأن التكوين النفسي للحدث و نمو شخصيته تتأثر بعلاقته بأسرته وظروف البيئة أيضا وهذا

التأثير يختلف في كل مرحلة من مراحل نموه و تطوره[3]،ففترة من الطفولة إلى سن البلوغ تتميز بتعارض بين التكوين النفسي للشخص وبين العوامل الخارجية تعارضا من شأنه أن يدفع الحدث للإتيان بتصرفات إجرامية ففي تلك الفترة يشتد نمو الشخص للمغامرة نتيجة لنمو الطاقة الجسدية فإذا

---

[1] - د.سعد المغربي ،أحمد اليثي،مرجع سابق،ص 139، 140.

[2] - د.سعد المغربي ،أحمد اليثي،انحراف الصغار، مرجع سابق ،ص 91.

[3] - د.أكرم نشأت ابراهيم ،مرجع سابق،ص 61.

صادف عائقا اجتماعيا فقد يلجأ إلي أعمال العنف،كما أنه نتيجة لضعف موارده المالية فقد يلجأ إلى ارتكاب الجرائم ضد الأموال و خاصة السرقات البسيطة وبذلك يكون من غير الممكن فصل العوامل النفسية المؤدية إلى الإجرام عن العوامل البيولوجية و الثقافية و المؤثرات البيئية السائدة في المجتمع إذ أنه مع التسليم بأن الغرائز و الصفات البيولوجية للحدث لها دورها في تحديد شخصية و نمط سلوكه، فيجب أن نعترف من جهة أخرى بأن أي علاج قائم على التحليل النفسي لن يكون فعالا إذا لم يؤخذ في الاعتبار أن ثمة أسبابا اجتماعية وراء المرض النفسي،و كما يقول (ولمان Wolman) بأن تاريخ حياة المريض له أهمية قصوى في فهم مشاكله النفسية [1].

العوامل الاجتماعية و الاقتصادية الداخلية

2-العوامل الاجتماعية و الاقتصادية الداخلية:

أ-**الفقر**: لقد أكد الدارسون لمشكلة الجناح منذ مئات السنين البؤس والنقص في السلع و الجوع والإحساس بالبرد أو بعبارة أخرى مختصرة:الفقر هو السبب الرئيسي لكل سلوك مضاد لروح المجتمع أو متناقض معها ولم يتجاهل أي بحث في موضوع جنوح الأحداث ذلك الأمر ويستحيل هنا الإشارة إلى مختلف الدراسات التي أجريت خلال السنوات الماضية لكثرتها ولضيق المجال هنا.

ولكن الفقر في حد ذاته لا يعد مسؤولا عن الجناح أو السلوك الإجرامي وهذه العبارة يؤيدها الشجاعة والصلابة والأمانة ومتانة الخلق التي يبديها آلاف الآباء الذين يفضلون الموت جوعا على السرقة ويغرسون هذا الاتجاه في أبنائهم وفي

الأحياء الفقيرة والمناطق التي يخيم عليها العوز و التعاسة لا توجد الجرائم بين سكانها.

حقا قد يكون هناك بعض الخروج عن القانون مما يجعل البعض يطلق على تلك الأحياء (مناطق الجناح) ولكن في الواقع نجد أن معظم الأطفال الذين يعيشون في تلك المناطق ينشاؤون كمواطنين صالحين،وقد نرى بعض المواطنين البارزين من أبناء تلك المناطق،وأن كثيرا من حوادث الجناح جرائم العنف و الاعتداء على الممتلكات يمكن إرجاعها إلى عوامل اقتصادية،ولكن معظم الذين يقترفون تلك الجرائم لا يدفعهم إليها الفقر وحده و لكن الدافع هو عدم الرضا على الدخل المحدد بالطرق السليمة قانونا.

[1] - د.طه أبو الخير،منير العصره ،مرجع سابق،ص 136.

وقد درس علماء كبار أسباب الفقر وليس لدينا متسع لمناقشة هذا الموضوع مع أهميته هنا في الولايات المتحدة الأمريكية بلاد الرخاء والمواد الطبيعية الشاسعة و أن كل جهد يجب أن يبذل من قبل الحكومة والأفراد لإزالة هذه اللعنة من حياتنا.

إن العديد من الأسباب يسهم في ظهور الفقر ولكن أهم هذه الأسباب هي الظروف السياسية والاقتصادية ويمكن القضاء على الفقر لو أمكن القضاء على الجشع واللامبالاة و الأنانية عند كبار رجال الصناعة والسياسة ولكن هؤلاء الأفراد أنفسهم يسيرون على فلسفات مجتمعاتهم التي تدعو إلى الشعارات التالية(توصل إلى الثراء بسرعة)،(أحصل على شيء مقابل لا شيء).

وتربية المواطن على تحمل المسؤولية الاجتماعية هي الحل الوحيد لهذه المشكلة،ومن الصعب أن يتحمل الإنسان هذا النوع من الحياة لفترات طويلة إلا أن الملايين من البشر في هذا البلد لم يعرفوا نوعا أفضل من الحياة ففي معظم الوقت وخاصة في سنوات الكساد والبطالة عاشت الملايين الأسر إن أبناء الطبقات الفقيرة يترددون بين الجناح وحياة الاستقامة وهم يقارنون كل يوم بين حياتهم و حياة

أصحاب الثروات الطائلة الذين يتمتعون بالطعام الجيد والملابس المريحة ووسائل الترفيه والسيارات ومواعدة الفتيات فيحسون بالشفقة على أنفسهم و أحيانا بالحسد

لهؤلاء.إن هذه المشاعر يحتمل أن ينتج عنها الإحباط والشعور بالمرارة وهذا بدوره يؤدي إلى الانحراف.

وإذا لم يكن الأطفال سعداء الحظ بدرجة كبيرة وكافية ويتعرضون لتأثيرات أخرى صحيحة مثل هؤلاء تكون لدى أسرهم الشجاعة و المستوى الأخلاقي المرتفع الذي يبعد بهم عن الجناح.

وننتقل الآن إلى الدراسات التي حاولت أن توجه علاقة بين الفقر والجريمة أو الجناح و أحد رواد هذا المجال هو العالم الإيطالي (فورناساري دي فيروس) الذي أوضح أن الطبقات الفقيرة في إيطاليا التي تصل إلى 60% من السكان تخرج منها 10% إلى 90% من المجرمين .وعالم الجريمة الهولندي (بونجر) يقول أن الفقر بسبب التركيب الحالي للمجتمع يؤدي إلى صراعات عديدة،كما أن التعاطي المفرط للخمور عند الفقراء يؤدي إلى مزيد من الجريمة.

يمكن أن نقول أن ما يزيد عن نصف العدد الإجمالي للجانحين هم من أسر فقيرة وفقيرة جدا،ولكن (بيرت) يصف عامل أخر يجب أن نقره و إن كان هذا العامل نادرا في تقييم هذه العلاقة بين الفقر و الجناح ويتوصل في النهاية إلى قرار أخير وهو أن الفقر وحده لا ينتج الجريمة ويقول في هذه العبارة الموجزة(إذا كان أغلبية الجانحين من المحتاجين فإن معظم المحتاجين ليسوا

جانحين)،وقبل أن ننتقل إلى الدراسات المعاصرة لهذه المشكلة القديمة نتعرض لوصف خمسة أنماط من الجانحين:

– الجانحين المندفعين الذين لا يمنعهم مجتمع و لا قانون سماوي أو بشري عن اقتراف الجريمة، إن هذه المجموعة عانت فترة طفولة غير منظمة تسودها الفوضى.

– فهي أكثر خطورة لأنها أكثر تنظيما فهي مدربة على حياة الجريمة،ويقوم بهذا التدريب بعض الآباء أو محترفي الجريمة مثل النشالين وكمثال لهذه الطبقة يقول أحدهم أنه منذ سن العاشرة وكان يراقب والده وهو يعمل ثم ارتقى إلى درجة أنه يفعل مثله.

– تقول (مس كاربنتر) أنها تشمل الأطفال الذين كانوا من النوع الأول،ولكن لنقص في الأثر الخلقي وحاجة إلى التربية الدينية وفي المنزل بدأوا يكتسبون عادات السرقة،ونرى أن هناك بعض الأمل في هذه المجموعة إذا ما أمكن إبعادها عن الجريمة في الوقت المناسب وتقول(مس كاربنتر) إن الدافع للجريمة في الثلاث أحوال السابقة هو الحاجة أو العوز فإذا كان هؤلاء الأولاد فقراء فإن الفقر هو الذي أدى بهم إلى الجريمة.

– فهم الذين دفعوا إلى الجريمة من فرط فقرهم وعوزهم فلم تقدم لهم أي هيئة اجتماعية العون و أهملتهم ورفضهم المجتمع فانطلقوا من الفقر إلى الرذيلة.إن هؤلاء لو وجدوا العناية ومعونة المجتمع لما انزلقوا إلى هاوية الجريمة.

– من الجانحين فنجد فيه أن الآباء و الأطفال يعيشون معا في حالة من الفقر المدقع و لكنهم يعيشون بأمانة فبعضهم من الباعة المتجولين الذين يعتزون بكرامتهم ويرفضون تدخل أحد في ممارستهم لحياتهم الفاضلة.

كان هذا هو تقسيم (مس كاربنتر) الذي قدمته في عام 1850 ومنه نرى أن الفقر لم يكن السبب الرئيسي في معظم حالات الجناح بالرغم من أنها تعترف أن بعض الأحداث يندفعون إلى حياة الجريمة بسبب حياتهم الاقتصادية والنفسية وفي صورتها الكاملة التي قدمتها للأنواع الخمسة تقول (إننا نتصور عامة أن الفقر والحاجة هما الأسباب الرئيسية لجرائم الأحداث و لكن إذا فكرنا فسيصل بنا التفكير إلى نتائج مختلفة تماما).

كما أن عدم الكفاية والإحباط و الأشكال المختلفة لعدم الشعور بالأمن تنتج دائما عن الفقر و أن الأسر التي تعيش في فقر تضطر إلى السكن بأماكن لا توحي بالسلوك المقبول.وهنا يمكن أن نقول أن الفقر وحده لا يدفع الشخص إلى الانحراف ولكنه يولد الظروف التي تؤدي إلى السلوك الضار للمجتمع

و أن الحسد والطموح والجوع والشعور بالبرد يدفعان إلى الجناح بنفس الطريقة التي يدفع لها الجشع و الطموح الزائد وليست فقط الحاجة إلى الكساء الذي يغطي البدن أيضا عدم القدرة على ارتداء غالي الثمن عند الفتيات مثلا قد يدفعهن إلى بيوت أصحاب الدخول الكبيرة فيندفعن إلى الدعارة،وهكذا فإن عدد الشباب في سن 17-21 الذين يقبض عليهم في حوادث السرقة و أن العوامل الاقتصادية هي أساس كل هذه التصرفات ولكن هناك عامل أخر يرجع إلى الجنس فإن كثيرا من المراهقين يسرقون النقود والسيارات ليؤثرون بها على صديقاتهم من الفتيات.حيث أنه ليس هناك دليل قاطع يوضح أن الفقر هو العامل الوحيد الذي يسبب دائما انحراف الأحداث وبدليل أنه قد نجد في الأسرة الفقيرة الواحدة أطفالا قد يكونون كلهم أسوياء كما قد نجد في أسرة أخرى فقيرة طفلين أحدهما سوي و الأخر منحرف[1].

وعلى هذا فالفقر هو عامل مساعد و مهيئ للانحراف فالطفل يتأثر بظروف الأسرة الاقتصادية المنخفضة سواء أكان عارض أو غير عارض فإن تأثير دخل الأسرة يسبب الكوارث في حالات وفاة الأب أو مرضه مرضا مقعدا أو بطالته،مما يجعل الطفل يفتقد للأمن في حياته الأسرية وينعكس ذلك على سلوكه الذي يودي إلى الانحراف.

كما أن هذه الظروف الاقتصادية المنخفضة التي تحيط بالطفل تحول بينه وبين حاجاته إلى هذا الأمن والحب الذي يفتقده حين يعمل أبواه مدفوعين بضرورات

الحياة الاقتصادية الملحة كل هذا يخل باتزان البيت في أوقات مختلفة وربما لا يكون هناك لقاء إلا حول مائدة الأسرة[2].

ب- المسكن: إن عدم توفر السكن الملائم للأسرة وعدم كفاية مرافقة و ازدحام المسكن الضيق بأسرة كبيرة العدد كلها أمور تجعل الطفل يفتقد حاجته إلى المعيشة الطبيعية المريحة التي تحببه في بيئته فضلا عن أن يفتقد أيضا في جو حاجته إلى الرعاية.

---

[1] - Negley.K.Teelers 8.J O Reinemann.The Chelleng of delewood.chiffs.1949 p.p.127, 136.

[2] - جين شراك،ترجمة عبد السلام القفاش،مراجعة يوسف مراد،جناح الأحداث،مصر،1923، ص 31-38.

إن الهجرة الريفية والبطالة وعدم ملائمة النظام التربوي لم تكن هي المشاكل الوحيدة التي تواجه المجتمع الجزائري المتغير منذ الاستقلال،كما أن الظروف السكنية كانت و مازالت تشكل مشكلا حادا في البلاد،والذي يمكن ربطه بأسباب تاريخية سياسية و ديموغرافية.

الخاتمــة:

تناولنا في هذه الدراسة موضوع جرائم الأحداث وتعرضهم للانحراف ومدى مسؤوليتهم،ورأينا أن الأحداث قديما عانوا ما عاناه الكبار من سوء المعاملة وشدة العقاب فقد كانت الأحكام قاسية.ثم ظهرت المدرسة الوضعية ومن أعلامها "لمبروزو" و "فيري" و "جاروفالو" و خلصت إلى القول بأن مقدار رد الفعل لا يكون بحسب جسامة الفعل المرتكب و إنما بناء على الاعتبارات الشخصية ومقدار خطورتها على المجتمع،وبذلك تحولت الأنظار إلى الفاعل دون الفاعل دون الفعل و إلى المجرم دون الجريمة.

ولإدراك مدى القساوة التي تعرض لها الأحداث المنحرفون في القديم فقد عرضنا في المقدمة الأحكام التي كانت تطبق عليهم والأساليب غير الملائمة في معاملتهم،ثم للتطور الذي حصل تحت ضغط الاعتبارات الإنسانية في مختلف التشريعات وخاصة ابتداء من أوائل هذا القرن حيث أخذت المجتمعات تنظر إليهم نظرة خاصة مفعمة بالرغبة الجدية في حمايتهم والعمل على نشر وسائل الوقاية العامة والخاصة لمكافحة أسباب جنوحهم التي مصدرها في الغالب البيئة الفاسدة وسوء التربية والتصدع العائلي والتفسخ الاجتماعي.ومن أجل تحقيق هذا الغرض أوجدت التشريعات المتقدمة الشرطة الخاصة بالأحداث(Police de Enfants) التي تعنى بتعقب قضاياهم والسهر على حمايتهم و وقايتهم.كذلك أوجدت المؤسسات الخاصة بالأحداث والتي تتبع أساليب تربوية حديثة من أجل تأهيلهم وإصلاحهم وأوجدت أيضا محاكم الأحداث(Tribunaux pour Enfants) التي تختلف في تكوينها و محلات انعقادها و الإجراءات التي تتبعها عن محاكم الكبار.و تستعين المؤسسات السابقة في تنفيذ مهمتها بأخصائيين في أمور التربية وعلم الاجتماع النفسية.

ولا شك أن موضوع انحراف الأحداث لم يلق بعد الاهتمام المطلوب في مجتمعنا العربي رغم أن بعض البلدان سارت في الاتجاه الموضوعي و السليم،

ولكن مازالت المؤسسات الإصلاحية تعاني من صعوبات شتى للقيام بمهامها.وفي لبنان فإن الأمر يحتاج إلى دراسة متعمقة و واسعة ووضع أسس متكاملة لإنشاء المؤسسات الإصلاحية التي يمكن أن تستوعب الأحداث من الجنسين وخاصة بعد الأحداث اللبنانية حيث تفشت ظاهرة الإجرام

بين الأحداث بصورة كبيرة.ونرى أن صدور المرسوم الاستراعي رقم 119 لسنة 1983 الخاص بحماية الأحداث المنحرفين يشكل خطورة متطورة في مجال معالجة انحرافهم أو تعرضهم لخطر الانحراف.ويبقى أن نشير أن الأمر يحتاج لتطبيق عملي وعلمي سليم و ذلك عن طريق إيجاد المؤسسات الاجتماعية والتهذيبية والتربوية المتخصصة التي تشكل الركيزة الأساسية لمكافحة الانحراف عند الأحداث أو الحد من خطورته أو الوقاية منه.